العربية . والطلب الى هذه القوى وضع خطة امنية شاملة تستهدف احكام قبضة السلطة الشرعية على كل المناطق اللبنانية (« النهار » ، ٢/٧) .

وبالنظر الى لهجة البيان ومضمونه ، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا تدارست فيه البيان الصادر عن مجلس الوزراء اللبناني ، السابق الذكر ، واصدرت بيانا تضمن وجهة النظر الفلسطينية ، معلنة ، ان تجاهل شرعية الوجود الفلسطيني انما هو تجاهل لحقيقة موضوعية وواقعية مثلما هو تجاهل للاتفاقات المبرمة بين م . ت . ف . ولبنان ، التي ليس من مصلحة احد تجاهلها في هذه الظروف . وقد اوضح البيان الفلسطيني ان اتفاقات القاهرة والرياض وبيت الدين وبغداد وتونس تؤكد على شرعية الوجود الفلسطيني ، وكذلك تأكيد المقاومة من جانبها على امن وسلامة لبنان (« النهار » ، ٧ /٢) .

وكان لصدور هذا البيان ، ردة فعل فورية ، مما حمل الدكتور سليم الحص ، رئيس الوزراء اللبناني ، على اصدار بيان يوضح فيه ان الاتفاقات مع المقاومة الفلسطينية خارجة عن موضوع القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء اللبناني (المصدر نفسه) .

بعد صدور بيان الحص التوضيحي ، بدأت التوجهات نحو التقارب ما بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ، ومحاولة رأب الصدع الناتج عن سوء فهم . ولهذه الغاية نشطت التحركات ، حيث قام صلاح خلف (« ابو اياد ») ، عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » ، بزيارة لرئيس مجلس النواب اللبناني كامل الاسعد في « قصر منصور » المجلس النيابي المؤقت . وبعد اللقاء اجاب خلف على اسئلة الصحافيين التي تركزت حول ما اذا كان هناك اعتراضات للمقاومة على تولي الجيش اللبناني سد الفراغ الامني ، او الدخول الى الجنوب ، وكذلك حول تسلم جيش التحرير الفلسطيني الامكنة التي كانت تتمركز فيها قوات الردع العربية . وبينت اجابات خلف ان المقاومة لم تعترض مرة على انزال الجيش اللبناني الى اي مكان في لبنان ، وكذلك لم تسجل المقاومة ، ولا مرة ، اعتراضات على ذلك ؛ « لاننا لا نملك هذا الحق » كما قال . اما عن حلول جيش التحرير محل قوات الردع من خلده الى الجنوب ، فقد قال : « اولا في خلدة لا يزال الجيش السوري موجودا ، اي قوة الردع العربية ، ولكن بعد خلدة ليس هناك اطلاقا الا جيش التحرير الفلسطيني ، كي لا يكون هناك فراغ امني . فهذا الفراغ اما ان يملأه الجيش اللبناني او جهة مجهولة . وفي الحقيقة لا يوجد الا حاجز واحد في الرميلة واخر في الزهراني » . اما بالنسبة لطريق جزين ، فقد أكد ان لا وجود الا للقوات السورية ، موضحا ان جيش التحرير الفلسطيني المقصود هو جزء من القوات السورية وهو تحت امرة القوات السورية وليس تابعا لجيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير . ونكر انه في حال انسحاب قوات الردع العربية فان جيش التحرير التابع لها سينسحب معها . اما عمن يتسلم الامن في مناطق الفراغ ، فقد اجاب بأن ليس للمقاومة علاقة بهذا الامر ، وانه من صلاحيات الدولة اللبنانية : فالحركة الوطنية والجبهة القومية وكل القيادة المشتركة وافقت على ان تتسلم قوى الامن ذلك ، وحتى الجيش وطالب بالتوجه بذلك الى الحركة الوطنية (انظر المقابلة كاملة في « النهار » ، ١٤ /٢) .

وفي ظل تلك الاجواء ، قام رئيس الجمهورية الياس سركيس ، في جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في ١٩٨٠/٢/١٦ ، باطلاق مبادرته من اجل الوفاق الوطني اللبناني الذي اعتبره خطوة تسهل حل كل المشاكل في ظل هذه الظروف الدقيقة للغاية . وقد دعا سركيس الفعاليات السياسية في لبنان من اجل اخذ رأيها في موضوع الوفاق ، بحضور رئيس الحكومة الدكتور الحص . وقبل تحديد الشخصيات والفعاليات وتحديد الاسلوب الواجب اعتماده للوصول الى الوفاق الوطني ، ذكرت المصادر المطلعة إن سركيس والحص وفؤاد بطرس وزير الخارجية سيحددون مباديء الوفاق وعناوينه تمهيدا للتشاور بشأنها . وفي حال الاتفاق على كل النواحي الشكلية ، فان المواضيع الاساسية قد تتخذ في الاستشارات شكل اسئلة في المواضيع الحساسة بالنسبة الى القوى السياسية على الساحة اللبنانية ، واستخراج رأي كل فريق في مدى تعامله مع الفريق الاخر من اجل الوفاق (« النهار » ، ١٨ /٢) .

وكانت الحركة الوطنية قد طرحت مشروعا للحل السياسي للازمة اللبنانية في ظل الاجواء التي يعيشها لبنان . وقد تضمن المشروع ست نقاط رئيسية اكدت على ضرورة استعادة وحدة لبنان السياسية والادارية ، وتأكيد عروبة لبنان واستقلاله الوطني واقامة حكم المشاركة الديمقراطية المتوازنة ، واعادة